المغاربة ومنصب قاضي القضاة المالكي في دمشق المملوكية*

الدكتور محمد بن معمر

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

جامعة وهران - الجزائر

ملخص

من المعروف أن العلاقات السياسية والروابط الثقافية والمبادلات التجارية بين مغرب العالم الإسلامي ومشرقه ظلت قائمة طوال العصر الوسيط. كما عرفت بلاد المغرب هجرة العناصر المشرقية وانتقالها إليها بصفة دائمة أو مؤقتة فقد كان المشرق في المقابل وجهة المغاربة والأندلسيين، حيث هاجر العديد منهم إليه، وكانت هذه الهجرة المتبادلة تتم لأسباب وعوامل طبيعية وسياسية واقتصادية وثقافية وربما نفسية[1].

ومن الحواضر المشرقية التي قصدها المغاربة آنذاك مدينة دمشق التي كانت محط رحال المثقفين ورجال العلم منهم ولعل في هذه المدينة ورونقها ما سحر بعضاً منهم ودفعه إلى تشبيهها ببعض مدن المغرب والأندلس وهو ما ذهب إليه ابن سعيد

* هذا البحث مقدم من مجلة التراث – اتحاد الكتّاب العرب.

[1] – عين استقطاب بلاد الشام للعناصر المغربية والأندلسية والعوامل المساعدة على ذلك خلال مدة البحث، ينظر: الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن الخامس حتى نهاية القرن التاسع الهجريين، علي أحمد.

حين يقول: "ولم أر ما يشبه رونق الأندلس في مياهها وأشـجارها إلا مدينـة فـاس بالمغرب الأقصى ومدينة دمشق بالشام وفي حماة مسحة أندلسية "[2].

ومع الأيام كون المغاربة نزلاء مدينة دمشق جاليـة انصـهرت فـي المجتمـع وشاركت في الحياة العامة بمختلف جوانبها فكان عطاؤها كبيراً فـي مجـال العلـوم العقلية والنقلية إنتاجاً وتدريساً وتفاعلوا مع الحياة السياسـية وشـاركوا فـي تنشـيط الأوضاع الاقتصادية ولم يتخلفوا عن تفعيل الإدارة العامة وتحمـل أعبائهـا. ومـن المناصب الإدارية ذات الصبغة الدينية التي حظيت باهتمام المغاربة ونالوا منها أوفـر نصيب في دمشق أيام المماليك، منصب قاضي القضاة المالكي، فكيف كان ذلك ؟.

[2] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري أبو العباس أحمد، تحقيق إحسـان عبـاس ج1 ص 209.

إنشاء منصب قاضي القضاة المالكي بدمشق وطبيعته:

قسم المماليك بلاد الشام من الناحية الإدارية إلى ستة أقسـام تسـمى البيانـات، تخضع للحكومة المركزية في القاهرة، أما هذه النيابات فهي دمشق وحلب وطـرابلس وحماة وصفد والكرك، ويعود تاريخ إنشاء نيابتي دمشق وحلب إلى سـنة 658هـ ـ/ 1260م، عقب هزيمة التتار في عين جالوت مباشرة، فكانت دمشق أول نيابـة مـن حيث الإنشاء.

وكانت نيابة دمشق كبرى نيابات الشام في عصر المماليك حتى أطلـق عليهـا القلقشندي اسم نيابة الشام ووصفها بأنه أجلّ نيابات المملكة الشـامية وأرفعهـا فـي الرتبة[4].

وكان يتولى مر مدينة دمشق حاكم يسمى النائب وأطلق عليه أحياناً اسـم ملـك الأمراء لقيامه مقام السلطان في التصرف وقيام الأمراء على خدمته في حـين كـان يتولى أمر ضواحي المدينة أو إقليم البر حاكم يسمى والي البر. وكان يتبع نيابة دمشق عدة نيابات صغرى أهمها غزة والقدس وصرخد وعجلون وبعلبك وحمص وغيرها[5].

أما عن شؤون القضاء فقد كان تعيين قاضي القضاة مقتصـراً علـى المـذهب الشافعي زمن الدولة الأيوبية في مصر والشام، واستمر الوضع كذلك فـي السـنوات الأولى من حكم المماليك، ثم حدث تطور مهم في النظام القضائي عندما أقدم السلطان الظاهر بيبرس في مصر سنة 663هـ/1265م على تعيين أربعة من قضاة القضـاة يمثلون المذاهب السنية الأربعة: الشافعي والحنبلي والمالكي والحنفي، واسـتقل كـل قاض يحكم بمقتضى مذهبه، وكان ذلك بإيعاز من الأمير جمال الدين العزيزي الـذي كان حظياً ومحبوباً لدى الملك الظاهر[6]، ويعود سبب ذلك إلى قاضي القضاة الشـافعي

---

[4] صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي أبو العباس أحمد ج4 ص 184.

[5] مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، سعيد عبد الفتاح عاشور ص 325.

[6] البداية والنهاية ابن كثير أبو الفداء اسماعيل، ج13 ص 284.

آنذاك وهو ابن بنت الأعز كان كثير التوقف في أمور تخالف المذهب الشافعي وتوافق غيره من المذاهب.

وفي السنة الموالية 664هـ/ 1266م حذت دمشق حذو القاهرة وأصبح لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضي قضاة يحكم بمقتضاه، ثم شمل بعد ذلك هذا الإجراء نيابات الشام الأخرى وما عدا المذاهب المذكورة فقد عملت السلطة على محاربة غيرها ولاسيما رواسب المذهب الإسماعيلي الفاطمي.

ومع الترتيبات القضائية الجديدة التي عرفتها دمشق أول مرة في تاريخها، وإلى جانب منصب قاضي القضاة الشافعي الذي كان يتقلد شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشهير بابن خلكان صاحب كتاب وفيات الأعيان جاءت التعيينات الرسمية للقضاة الثلاثة الآخرين وهم شمس الدين عبد ا بن محمد بن عطا القاضي الحنفي، وشمس الدين عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر القاضي الحنبلي.

أما القاضي المالكي فكان من المغاربة وهو أبو محمد عبد السلام بن علي بن عمر شيخ المقرئين الملقب بزين الدين الزواوي (589-681هـ / 1193- 1283م) من مواليد مدينة بجاية دخل مصر شاباً فقيراً ودرس، ثم رحل إلى دمشق حيث أنهى حياة الدرس على يد شيوخ العصر. فبرع في الفقه وعلوم القرآن واشتغل بالفتوى والتدريس حتى آلت إليه رئاسة الإقراء بدمشق حيث تصدرها في تربة أم الصالح والجامع الأموي الكبير. ولما عرض عليه منصب القضاء رفضه ثم ألزم به حتى قبله، فتقلده مدة تسع سنوات ما بين 664-673هـ/ 1266-1275م. وظل يمارسه على كره منه، حتى عزل نفسه واستمر بالتدريس والإقراء إلى حين وفاته[7].

كان زين الدين الزواوي مثالاً للقاضي النزيه الورع المتعفف، وهو ما أجمع عليه مترجموه الذي وصفوه بالزهد والإخلاص والورع والتواضع إذ كان يحمل

---

[7] العبر في خبر من عبر، الذهبي محمد بن أحمد، تحقيق صلاح الدين المنجد ج5، ص336.

الحاجة والحطب على يده مع جلالة قدره. كما رفض أن يأخذ راتباً مقابل عمله، وقد أكسبه صدقه وإخلاصه في عمله ثقة الناس فيه وحبهم له، فاحتل بينهم مكانة كبيرة حياً وميتاً إذ شارك في جنازته الحافلة نائب الشام نفسه، وظل قبره مقصوداً للزيارة[8].

أما عن طبيعة منصب قاضي القضاة سواء كان مالكياً أم من المذاهب السنية الثلاثة الأخرى، وسواء كان في دمشق أم غيرها من الحواضر العربية الإسلامية فإن القضاء كان خطة دينية جليلة ووظيفة إدارية خطيرة، يعظمها العوام قبل الخواص، فضلاً عن أهميته الكبيرة وسمو مركزه كونه أهم الوظائف الدينية آنذاك وذلك ما يؤكده أحد القضاة حين يقول: "وخطة القضاء في نفسها عند الكافة من أسنى الخطط، فإن الله تعالى قد رفع درجة الحكام وجعل إليهم تصريف أمور الأنام، يحكمون في الدماء والإبضاع والأموال الحلال والحرام، وتلك خطة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء، فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء "[9].

أما بالنسبة للمكانة التي يحتلها قاضي قضاة دمشق المملوكية فقد كان من الناحية المعنوية، أرفع مرتبة في نظر الحاكم والمحكومين، مقارنة ببقية نيابات الشام كحلب وغيرها. وهو ما تعبر عنه دلالة الألفاظ التي كان يخاطب بها عند توجه إليه المكاتبات مثل "المقر الشريف، العالي المولوي، القضائي الكبيري، الأمامي العالمي، العالمي الفريدي،........."[10] بينما كان يكتب لقاضي حلب وغيرها من المدن الشامية: المقر الكريم، العالي المولوي، القاضوي الكبيري، العالمي العادلي، الأصلي العريفي، .....[11] . فقد كان قاضي القضاة في دمشق يحتل المرتبة الأولى بالنسبة لأرباب

---

[8] البداية والنهاية، مصدر سابق ج13 ص 286 وص352، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار الذهبي محمد بن أحمد تحقيق بشار عواد ج2 ص677.
[9] تاريخ قضاة الأندلس النباهي علي بن عبد الله ص2.
[10] صبح الأعشى، مصدر سابق ج12 ص290.
[11] صبح الأعشى، مصدر سابق ج12 ص291.

الوظائف والولايات الدينية في المملكة الشامية حسب القلقشندي ثم يليه في المرتبة الثانية قاضي حلب وغيرها من المدن الشامية المملوكية.

وعن شروط الواجب توافرها في قاضي القضاة حيث لا يتم قضاءه إلا بها فقد اتفقت عليها كتب الفقه والأحكام السلطانية، ولم تكن مقتصرة على بلد أو جهة بعينها، بل كان العمل جارياً بها في مشرق العالم الإسلامي ومغربه وهي عشرة: الإسلام، العقل، الذكورية، الحرية، البلوغ، العدالة، العلم، وسلامة حاسة السمع والبصر وسلامة حاسة اللسان. وكونه واحداً لا أكثر[12] ويضاف إلى هذه الشروط الأساسية، شروط أخرى تسمى شروط الكمال، أو ما يعرف بالسلوك الشخصي للقاضي كالفطنة والنزاهة والعلم وغيرها [13].

وكان تعيين القضاة يتم بواسطة توقيع رسمي من السلطان المملوكي المقيم في مصر، يحمله البريد إلى دمشق حيث يتم التقليد في الجامع الأموي، وكان القاضي المعين يجلس في محراب المقصورة، علماً أن هناك مقصورة لكل قاض من المذاهب الأربعة ويقرأ كتاب التقاليد، ثم يسير القاضي في موكب حافل إلى دار السعادة ليسلم على نائب السلطنة وفي اليوم الموالي يباشر عمله حيث يحكم في النورية أو الجوزية أو العادلية وغيرها[14].

نماذج من قضاة القضاة المغاربة المالكيين:

سبقت الإشارة إلى أن أول من تقلد منصب قاضي القضاة المالكي في دمشق هو زين الدين الزواوي، وبعدما ما عزل عن نفسه عن القضاء حل محله ابن عمه أبو يعقوب يوسف بن عبد ا بن عمر الملقب بجمال الدين الزواوي، وهو الذي كان يعمل نائباً له في القضاء وعلى العكس من الأول فإن الثاني قد بذل جهداً كبيراً وسعى سعياً

[12] تاريخ قضاة الأندلس مصدر سابق ص4.
[13] صبح الأعشى، مصدر سابق ج11 ص94.
[14] قاضي قضاة في الإسلام، عصام محمد شبارو ص59

حثيثاً للظفر بالمنصب. وقد كان عالماً فاضلاً قليل التكليف والتكلف، وبقي في وظيفة القضاء حتى وافته المنية سنة 684 هـ / 1286م وهو في طريق الحج. وقـد ظـل المنصب شاغراً بعد ثلاثة سنوات، ولم تخبرنا المصادر عن سبب هذا الشغور[15].

وفي سنة 687هـ/1288م آل المنصب إلى شخصية أخرى من العائلة نفسـها وهو جمال الدين أبو عبد ا محمد بن سليمان بـن يوسـف الـزواوي (630-717 هـ/1233 – 1318م). قدم من المغرب سنة 645 هـ / 1248م ودخل الإسـكندرية ودرس على علمائها ثم عمل قاضياً للقاضي المالكي في القاهرة ومـدينتي الشـرقية والغربية[16] وانتقل من القاهرة إلى دمشق سنة 687هـ/1288م، حيث تقلد قضـاءها واستمر على ذلك مدة 30 سنة حتى عزل نفسه قبل وفاته بأيام، وهي مدة طويلة دلت على الجهد الكبير والعبء الثقيل الذي تحمله، مع الاستقامة والنزاهـة والعـدل فـي أحكامه.

وإلى جانب العمل القضائي ومشاغله، كان القاضي جمال الدين الزواوي يضطلع بمهام أخرى، حيث اشتغل بتدريس المذهب المالكي الذي أقام شعاره كما يقـول ابـن كثير[17] وظهرت في أيامه ما لم يكن المالكية يعرفونه، وأقدم علـى تجديـده عمـارة مدرستين في مدينة دمشق، هما المدرسة الصمصامية الواقعة بمحلة حجر الذهب وهي من المدارس المالكية بدمشق[18]، والمدرسة النورية.

هذا ولم يكن منصب قاضي القضاة المالكي حكراً على المغاربة وحدهم، بل كان يتقلده غيرهم من أهل مصر والعراق والشام، فبعد موت جمال الدين الزواوي، تعاقب

---

[15] البداية والنهاية مصدر سابق ج13 ص357 ذيل مرآة الزمان اليونيني أبو الفتح موسى بن محمد ج4 ص 239.

[16] الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة، ابن حجر شهاب الدين أحمد تحقيق سـيد جـاد الحـق ج4 ص68.

[17] البداية والنهاية مصدر سابق ج14 ص96.

[18] الدارس في تاريخ المدارس، الذهبي عبد القادر الدمشقي تحقيق جعفر الحسني ج2 ص8.

على هذا المنصب وعلى مدار نصف قرن مجموعة من القضاة غير المغاربة وهم فخر الدين أحمد بان أي الخير سلامة الاسكندري[19]، فالقاضي شرف الدين أبو عبد ا محمد الهمذاني[20] ثم القاضي جمال الدين محمد بن عبد الرحيم المسلاتي[21]، أطولهم مدة حيث دامت ولايته زهاء عشرين سنة (748-767هـ/1348-1366م) عزل في أواخر سنة 759هـ/1358م بشرف الدين أحمد بن الحسين العراقي، ثم أعيد إلى القضاء في أوائل السنة الموالية.

وفي سنة 767هـ/1366م تخبرنا المصادر أن الذي تولى هذا المنصب هو القاضي الأندلسي اسماعيل بن محمد بن علي أبو الوليد شرف الدين (708-771ه،/1308-1369م) درس بغرناطة ثم قدم القاهرة ودخل الشام وأقام بحماة وهو أول مالكي تولى قضاءها ثم انتقل إلى دمشق حيث أسندت إليه وظيفة القضاء التي اشتهر فيها بالاستقامة وعدالة الأحكام والمعرفة الشرعية الواسعة[22].

ومن تادلة بجبال الأطلس المتوسط جنوب المغرب الأقصى قدم إلى الشام القاضي أبو سالم ابراهيم بن محمد على التادلي (732-803هـ/1331-1401م) حيث ولي قضاء حلب أول مرة سنة 771هـ/1307م) وظل منذ هذا التاريخ يتنقل بينها وبين قضاء قضاة دمشق أكثر من ثلاثة عشر عاماً متولياً للمنصب تارة ومعزولاً عنه أخرى وكان في أثناء ذلك نموذجاً للقاضي الذي تحلى بقوة النفس والتصميم في الأمور والهيبة والجرأة في العمل ونصر الشرع[23].

أما برهان الدين ابراهيم بن عبد ا بن عمر الصنهاجي (717-796هـ/1318-1394م) فهو يختلف عن سبقه من القضاة المغاربة كونه من مواليد

[19] الدرر الكامنة مصدر سابق ج1 ص150.
[20] البداية والنهاية مصدر سابق ج14 ص106 ص 255.
[21] الدرر الكامنة مصدر سابق ج4 ص129.
[22] الدرر الكامنة مصدر سابق ج1 ص406.
[23] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي شمس الدين بن عبد الرحمن ج1ص155.

دمشق حيث نشأ ودرس وتعلم وأخذ عن القاضي صدر الدين المالكي ولازمه وتخرج به وصاهره، جاءه التوقيع الرسمي بتقلد منصب قاضي القضاة المالكي في دمشق سنة 783هـ/1382م، فأبى أن يتسلمه، ثم كلف مـرة أخـرى بقبـول المنصـب سـنة 788هـ/1386م فرفض أيضاً ولكن على الرغم من امتناعه ألح عليه الحكـام حتـى وافق على تسلم قضاء المالكية بدمشق مدة ثلاث سنوات[24].

وخلال القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي كان المنصب دولة بـين المغاربة ونظرائهم المشارقة، ومن هؤلاء المغاربة القاضي يحيى المعـروف بمحـي الدين المغربي (تـ 842هـ/1454م) الذي تسلم الوظيفـة سـنة 836هـ ـ/1433م، واستمر فيها حتى وفاته[25].

وقد خلفه على قضاء دمشق القاضي يعقوب بن يوسف بـن علـي المعـروف بالشرف القرشي المالكي (تـ 857هـ/1454م)، ذكر السخاوي أنه كان يعرفه جيـداً حيث كتب إليه بعض أحكامه[26].

ومن هؤلاء المغاربة سالم بن ابراهيم بن عيسى الصنهاجي الملقب بأمين الـدين (777-873هـ/1376-1469م) المولود بقرية مشدالة من أعمال بجاية، درس وتفقه ببلاده حتى صار من أهل الفضل والعلم. أسر وهو في طريقه إلى بـلاد الشـام مـن طرف النصارى سنة 834هـ/1431م، ومكث في السـجن مـدة ونـاظر أسـاقفتهم فأفحمهم، ثم أطلق سراحه وقصد الحجاز ومصر. وتنقل بين قضاء دمشـق والقـدس خلال المدة الممتدة ما بين 845هـ/1442م و 855هـ/1452م. وسار فيه بصـرامة وعفة نفس ونزاهة واستقامة[27].

---

[24] الدرر الكامنة مصدر سابق ج1 ص31 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد أبو الفـلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي ج3ص 345.
[25] الضوء اللامع مصدر سابق ج10 ص286.
[26] الضوء اللامع مصدر سابق ج10 ص287.
[27] الدارس مصدر سابق ج2 ص17.

وثمة قضاة آخرون لا يسمح المقام بالتعريف بهم جميعاً، لكن تجدر الإشارة إلى أسمائهم منهم القاضي محمد بن محمد القفصي الملقب بمعلم الدين (ت 805هـ/1403م)[28]، والقاضي شهاب الدين أحمد بن سعيد التلمساني المغربي (ت874هـ/1470م)[29]، والقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد المريني المغربي (ت896هـ/1491م)[30] وهؤلاء جميعاً قد تداولوا على منصب قضاء القضاة في دمشق.

دور القضاة المغاربة :

إن الأعمال والمهام الكبيرة التي كان يقوم بأدائها القاضي المالكي في المجتمع الشامي عموماً وفي دمشق خصوصاً كانت تبنى على قاعدة عامة وهي المحافظة على حقوق الرعية وإقرار العدل والإنصاف بين طبقات الأمة وحماية الأخلاق العامة، وقد نصت كتب الفقه والأحكام على أن حدود القضاة في القديم والحديث معروفة لا يعارضون فيها ولا تكون إلى غيرهم من الحكام، وهي عشرة أحكام: قطع التشاجر والخصام بين المتنازعين واستيفاء الحق لمن طلبه وإلزام الولاية للسفهاء والمجانين والتحجر على المفلس، والنظر في الأحباس، وتنفيذ الوصايا، وتزويج الأيامى، وإقامة الحدود، والنظر في المصالح العامة وتصفح الشهود وتفقد الأمناء، وجود التسوية بين الشريف والمشروف[31].

اضطلع القضاة المالكيون في دمشق المملوكية بهذه الأعمال والاختصاصات على أكمل وجه مصداق ذلك الشواهد والقرائن التاريخية الواردة في مصادر التراجم والطبقات والتاريخ وغيرها، والتي لا يتسع المقام للوقوف عندها، كما أضيفت إليهم

---

28 الضوء اللامع مصدر سابق ج10 ص13.
29 الضوء اللامع مصدر سابق ج1 ص306.
30 مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون محمد بن علي، ص120.
31 الأحكام السلطانية الولايات الدينية، الماوردي علي بن محمد، ص63، تاريخ قضاة الأندلس مصدر سابق ص5.

أعباء أخرى وسعت دائرة أعمالهم حيث أعطي لهم الحق في المساعدة والإحسان إلى كل من لديهم من غرباء أهل مذهبهم وبصورة خاصة أولئك الذين وفدوا مـن بـلاد المغرب والأندلس[32].

ومن ذلك الحجر على بعض الكتب ومنعها من التداول ومعاقبة قارئها، وهو مـا حدث للشيخ ابراهيم ين محمد ملكاوي الدمشقي الشافعي حين قرأ على الجمـال بـن الشرائحي كتاب (الرد على الجهمية) لعثمان الدارمي وحضر عندهم عمـر الكفيـري وأنكر عليهم وشنع وأخذ نسخة من الكتاب إلى القاضي المالكي التادلي السابق الذكر، فطلب القاضي من الشيخ الملكاوي الحضور بين يديه وأغلظ له وطلبه ثانية وسأله عن عقيدته ثم أمر بتعزيره وضربه وحكم عليه بالسجن شهراً[33].

إن الدارس لدور القضاة المغاربة المالكيين في دمشق المملوكية سواء ما يتعلـق بالأعمال المنوطة بهم ضمن دائرة اختصاصهم أم ما يتعلق بالأعباء التي أضيفت إليهم كما رأينا، فإن ما يلفت الانتباه في كل ذلك هو التقاء جميع القضاة المالكيين مغاربـة ومشارقة على صعيد قضية مهمة جداً تلك القضية التي تجلت بوضوح في أنهم كـانوا مصدر كل الأحكام تقريباً على الذين كانوا يرتدون عن الإسلام، أو أولئك الذين ثبـت عنهم سب النبي صلى ا عليه وسلم وأصحابه.

فمنذ أن اعتمد منصب قضاء المالكية في بلاد الشام، كان القضاة على المـذاهب الأخرى لا يبتون في قضايا الخروج على الدين، وإنمـا كـانوا يحيلـون المـارقين والمتهمين إلى القاضي المالكي للنظر في قضاياهم وإصدار الأحكام بشأنهم[34]. وكـان غالب ما يصدر عن هؤلاء القضاة في حق من ثبتت ضدهم التهم المذكورة هو الحكم بالإعدام لأنهم كانوا زنادقة في نظرهم، لذلك عندما نقرأ الوصايا التي كانت توجه إلى

---

[32] صبح الأعشى مصدر سابق ج11،ص 95.
[33] الضوء اللامع، مصدر سابق ج1،ص 146.
[34] الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام، مرجع سابق ج11،ص 238.

القضاة، نجد الخطاب يخص القاضي المالكي دون غيره بأن يزيد في وصيته التحري في بينات الدماء[35]. أما الشواهد والقرائن التاريخية التي تثبت ذلك فالأمثلة عنها كثيرة نورد بعضها فيما يأتي.

سبق الحديث في ترجمة القاضي جمال الدين الزواوي الذي تولى قضاء قضاة دمشق مدة ثلاثين سنة أنه اشتهر بالشدة والصلابة في أحكامه، مما جاء عنه في الدرر أنه كان صارماً أراق دم جماعة تعرضوا للجناب المحمدي[36]، ومن هؤلاء الذين حكم عليهم بالإعدام محمد بن عبد الرحيم الجزري الملقب بجمال الدين الباجربقي (676-724هـ/1278-1324م) الذي تزهد وصحب المتصوفة وصارت له أحوال حتى كثر ابتاعه فصاروا يزورونه وأظهر لهم من الخوارق ما يخاب به عقولهم فسموا باسمه.

ومن التهم الموجهة إليه أنه اسم الصانع جل جلاله، والتهاون بالصلاة وأنه كان يذكر النبي صلى الله عليه وسلم باسمه مجرداً من غير تعظيم وأنه قال مرة من محمدكم هذا وكان يقول: إن الرسل طولت على الأمم الطرق إلى الله وغير ذلك من الأمور[37]، ولما بلغ القاضي جمال الدين الزواوي المالكي حكم بإراقة دمه وإن تاب وإن أسلم. وكان ذلك سنة 704هـ/1305م. فهرب المتهم إلى مصر ومنها إلى الشرق حيث أقام مدة ثم عاد إلى دمشق لأن القاضي الحنبلي حكم بحقن دمه بعد أن ثبتت عنده عداوة الشهود الستة للباجريقي، منهم مجد الدين التونسي وابن مزهر وأبو بكر بن شرف وغيرهم أما الذين شهدوا بإثبات العداوة فكانوا نحو العشرين شاهداً[38].

وفي شهر شوال سنة 741هـ/1341م قدم إلى مجلس المحاكمة بدار السعادة أمام القضاة والأعيان، المتهم عثمان الدكاكي الذي وجهت إليه مجموعة من التهم كالتنقيص من شأن الأنبياء، ومخالطة المريبين من طائفة الباجربقية المنسوبة إلى

---

[35] صبح الأعشى، مصدر سابق ج11، ص 95.
[36] الدرر الكامنة، مصدر سابق ج4، ص 68.
[37] البداية والنهاية، مصدر سابق ج14، ص 132.
[38] الدرر الكامنة، مصدر سابق ج4، ص 131.

المتهم السابق، والطائفة الاتحادية، وفي أثناء المحاكمة وقعت منه إساءة الأدب إلى القاضي الحنبلي كما ادعى القدح في بعض الشهود، فرد إلى السجن مقيداً.

ثم استُؤنِفَتْ محاكمته بدار السعادة في شهر ذي القعدة أمام الأمراء والقضاة الأربعة وسئل عن رده وقدحه في الشهود فعجز ولم يقدر وسئل القاضي المالكي عن الحكم فقضى بإراقة دمه وإن تاب، وأخذ إلى سوق الخيل بدمشق حيث ضربت عنقه، وحضر تنفيذ حكم الإعدام القضاة وجماعة من الأعيان والمشايخ أمثال الحافظ المزي، والحافظ الذهبي، وابن كثير راوي وقائع وأحداث القضية[39].

وأما المثال الثالث ممن طالهم حكم الإعدام على يد القاضي المالكي فهو رجل من الروافض من أهل الحلة اسمه علي بن أبي الفضل بن محمد بن حسين بن كثير، دخل الجامع الأموي في شهر جمادى الأولى سنة 755هـ/1452م والناس في الصلاة فلم يصلّ معهم وقام يسب ويلعن من ظلم آل محمد كما قال وهم أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية ويزيد وكرر ذلك ولم يفتر ولما فرغ الناس من الصلاة أمر الحاكم بسجنه.

ثم استحضره القاضي المالكي وجلده بالسياط، وهو مع ذلك يصرخ ويصيح بالسب واللعن، وفي السابع عشر من الشهر المذكور عقدت جلسة محاكمته بدار السعادة وحضر القضاة الأربعة فأصدر نائب القاضي المالكي الحكم بقتله، فأخذ سريعاً وضربت عنقه تحت القلعة وحرقه العامة وطافوا برأسه، يقول ابن كثير صاحب هذه الرواية أنه ناظر هذا المتهم بدار القاضي المالكي فوجد عنده شيئاً مما يقوله الرافضة الغلاة، وأشياء أخرى في الكفر والزندقة تلقاها عن أصحاب ابن مطهر[40].

ونختم الحديث عن قضايا الدماء بمثال رابع عن رجل من نصارى قرية الرأس التابعة لبعلبك إحدى نيابات دمشق الصغرى. وهو داود بن سالم الذي اعترف في

---

[39] البداية والنهاية، مصدر سابق ج14،ص 222.

[40] البداية والنهاية، مصدر سابق ج14،ص 287. وللسبب نفسه أيضاً صدر الحكم من القاضي المالكي المسلاتي بإعدام رافضي آخر اسمه محمود ابن ابراهيم الشيرازي سنة 766هـ/1366م. البداية النهاية، مصدر سابق ج14،ص 354.

مجاس حكم بعلبك بما شهد عليه أحمد بن غازي من الكلام السيئ الذي لا يليق ذكره والسب والقذف في حق الرسول صلى ا عليه وسلم. وبعد اعترافه بالتهم المنسوبة إليه حكم قاضي دمشق المالكي جمال الدين المسلاتي بقتله، فنفذ فيه الحكم في سوق الخيل بعد أذان العصر في يوم الأربعاء الحادي عشر رجب سنة 756هـ/1453م[41].

إن الصلابة والشدة التي عرف بها القضاة المالكيون في تطبيق أحكام القتل في حق الزنادقة والمرتدين، كانت من التعاليم الأساسية التي يفرضها المذهب المالكي قد أجمعت المذاهب السنية على استتابة المرتد، أي إعطائه مهلة ثلاثة أيام للعودة إلى الإسلام، وإن أصر على الردة قتل ويكون ماله فيئاً للمسلمين ولا يرثه ورثته المسلمون ولا أهل الدين الذي ارتد إليه[42].

ولكن التشدد المالكي يظهر بوضوح في حق الزنديق الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام، فإن المالكية انفردوا عن المذاهب الأخرى ي الحكم بقتله دون استتابته، علماً أنه يشترك مع المرتد في الحكم نفسه، ومن التعليلات التي يقدمها المالكية لحكم قتل الزنديق دون استتابة أن الإمام مالك قال: أن توبته لا تعرف، وأن التقية عين الزندقة، ويضيف القاضي عبد الوهاب أنه لا يمكن الوصول إلى العلم بتوبته لأنه لم يكن له ظاهر يرجع عنه فيستدل منه على تركه له، ولأن التوبة من المعصية المستتر بها لا تسقط الحد الواجب منها كالزنا والسرقة[43].

وإذا كان أغلب القضاة المغاربة ممن تولوا وظيفة قاضي القضاة المالكي في دمشق المملوكية قد اشتهروا بالعدل والنزاهة واتصفوا بالاستقامة والسلوك الحسن، وعرفوا باستقلاليتهم في إصدار أحكامهم وتميزوا عن قضاة المذاهب الأخرى بشدتهم وصلابتهم تجاه الزنادقة والمرتدين، فإن بعضاً منهم لم يستطع موجهة الضغوطات

---

41 البداية والنهاية، مصدر سابق ج14،ص 290.
42 المعونة على مذهب عالم المدينة القاضي عبد الوهاب أبو محمد علي بن نصر، تحقيق محمد حسن الشافعي ج2، ص294.
43 المصدر نفسه ج2، ص296.

المادية والمؤثرات الاجتماعية واستسلم لتعاطي الرشوة شأنهم في ذلك شأن غيرهم من قضاة المذاهب الأخرى.

إن المصادر قد أفاضت في الحديث عن البذل والرشوة علـى وظيفـة قضـاء الشافعية والحنبلية بدمشق المملوكية، ولكنها قد ضنت علينا بمعلومـات مماثلـة عـن قضاة المالكية والحنبلية. وهناك من أوعز هذا الصمت إلى عدم أهميتهـا فـي تلـك المرحلة وليس إلى عدم ذيوع الرشوة عليهما[44].

ومهما كانت الأسباب فقد وصلتنا بعض الأمثلة القليلة عن هؤلاء كالقاضي شهاب الدين التلمساني الذي عزل عن الوظيفـة ثـم أعيـد إليهـا فـي ذي الحجـة سـنة 860هـ/1456م بعد أن بذل عليها نحو خمسمئة دينار[45].

والقاضي شمس الدين محمد المغربي الطـولقي (ت928هـ/1522م) الـذي استدعي من دمشق إلى القاهرة في شهر محرم سنة 900هـ/1494م حيـث تمـت محاكمته أمام القضاة الأربعة بتهمة تعاطي الرشوة، وصدر الحكم عليـه بـأن يـرد ظلامات من ظلمهم من الناس[46]. أما السلطان فقد أهانه إهانة كبيرة وجرسه أي عزره ومن أشكال التعزير في العهد المملوكي، حمل المراد إهانته على حمار، مقلوب الوجه إلى الخلف وبرقبته جرس وبيده القيود، وينادى عليه المشاعلي وهو الجلاد الذي ينفـذ حكم الإعدام.

يتجلى من حصاد الفقرات السابقة أن المغاربة نزلاء مدينة دمشق سـرعان مـا انصهروا في المجتمع الشامي وتفاعلوا مع حياته العامة، وتقلـدوا الوظـائف الدينيـة والإدارية إلى جانب أهل البلاد. وكان على رأس تلك الوظائف منصب قاضي القضـاة المالكي منذ إنشائه خلال القرن السابع الهجري. وقد تداول على هذه الوظيفة العديـد من هؤلاء المغاربة الذين تحلى أغلبهم بالنزاهة والاستقامة في عملهم القضائي. فقـد

[44] البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة أحمد عبد الرزاق أحمد ص 114).
[45] قضاة دمشق (الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام) ابن طولون شمس الدين محمد بن علـي، تحقيق صلاح الدين المنجد. ص260.
[46] حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، ابن حمصي أحمد بن محمد تحقيق عبد العزيز حرفـوش ص261.

كانت ثقة الحكام وأهل دمشق كبيرة في هؤلاء، مصداق ذلك أنهم كانوا مصدر كل الأحكام تقريباً الصادرة في حق الزنادقة والمرتدين والمارقين. تلك الأحكام التي كانت تمثل الحماية للمجتمع في نظرهم ويبقى الدور الذي قامت به هذه الشريحة من المغاربة في مجال القضاء كما قام غيرها بأدوار مماثلة في ميادين أخرى، من أبرز مظاهر التلاقح الفكري والتجاذب الثقافي والتأثير المتبادل بين مشرق العالم الإسلامي ومغربه في تلك العصور.

المصادر والمراجع

- ابن حجر، شهاب الدين أحمد الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمـد سيد جاد الحق. القاهرة: دار الكتب الحديثة.1966م.
- ابن الحمصي، أحمد بن محمد، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، تحقيـق عبد العزيز حرفوش. بيروت دار النفائس ط1، 2000م.
- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار مـن ذهب، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي، قضاة دمشق (الثغر البسام في ذكر مـن ولي قضاء الشام) تحقيق صلاح الدين المنجد دمشق 1956م.
- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي، مفاكهة الخلان فـي حـوادث الزمـان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.
- ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل، البداية والنهاية، بيروت دار إحياء التراث العربـي، 1993م.
- أحمد، عبد الرزاق أحمد، البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليـك (دراسـة عـن الرشوة) القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.
- أحمد، على. الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية ق 5هـ وحتى نهايـة ق9هـ، دمشق دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1 1989م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، تحقيق صـلاح الـدين المنجـد، الكويت مطبعة حكومة الكويت 1984م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات الأعصار، تحقيق بشار عواد بيروت: مؤسسة الرسالة 1984م.

- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. الضوء اللامع لأهل القرن التاسـع بيروت منشورات دار مكتبة الحياة دون تاريخ.
- شبارو، عصام محمد، قاضي القضاة في الإسلام، بيروت : دار النهضة العربيـة، ط2، 1992.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك بيروت دار النهضة العربية.
- القاضي، عبد الوهاب أبو محمد علي بن نصر، المعونة على مذهب عالم المدينـة، تحقيق محمد حسن الشافعي بيروت دار الكتب العلمية ط1، 1998م.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشـا، القـاهرة وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1985م.
- الماوردي، على بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية. الجزائر: ديـوان المطبوعات الجامعية.
- المقري، أبو العباس أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس بيروت: دار صادر 1968م.
- النباهي، علي بن عبد ا ، تاريخ قضاة الأندلس، بيروت : دار الآفـاق الجديـدة، 1983م.
- النعيمي، عبد القادر الدمشقي،الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفـر الحسـني طبعة دمشق 1948م.
- اليونيني، أبو الفتح موسى بن محمد حيدر آباد الدكن، ذيل مرآة الزمـان. مطبعـة مجالس دائرة المعارف العثمانية1961م.